



الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
الجامعة الحرة لتعليم



الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة الوطنية لموظفي التعليم

الداخلية في : 2012/03/27

بيان

على خلفية مجموعة من القضايا التي عرفتها وتعرفها الساحة التعليمية جراء التدابير السيئة لإدارة الأكاديمية والنيابة الإقليمية والتي أصبحت حديث العام والخاص بالجهة، ونظرا لما أصبح لهذه التدابير؛ التي سبق أن أشرنا إليها في بيانات سابقة؛ من انعكاسات سلبية على الساحة التعليمية بكافة مكوناتها، عقد المكتبان النقابيان: الجامعة الوطنية لموظفي التعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب و الجامعة الحرة للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تدارسا فيه كافة الاختلالات التي كانت موضوع سلسلة من اللقاءات مع إدارة الأكاديمية و التي لم تحرك فيها ساكنا.

وطنيا:

- ❖ إدراج جهة وادي الذهب لكويرة ضمن المناطق النائية والصعبة.
- ❖ التدخل لدى الجهات المعنية من أجل فتح وحدة جهوية للتعاضدية العامة للتربية الوطنية

جهويا:

- ❖ ملف الهيكلية : اعتبرنا ملف القسم والمصالح لازال قائما مادام لم يبيث فيه من قبل الوزارة. ونطالب بفتح التكاليفات بالنيابة والأكاديمية على كافة رجال التعليم بالجهة .
- ❖ إجراء افتحاص لكافة مشاريع البرنامج الاستعجالي بالجهة .
- ❖ ملف التأطير التربوي :
 - نجدد مطالبتنا بتسوية وضعية التفتيش بالنسبة لأساتذة الثانوي بسلكه الإعدادي والتأهيلي، واعتباره مرتبطا بحقوق الموظف الأساسية، بعيدا عن كل ما يساهم في استمرار هذه الوضعية . هذا الأمر الذي فوت ويفوت على كثير من نساء ورجال التعليم فرصة الترقى حيث أن هناك من لم تحرك نقطته أكثر من 10 سنوات .
- ❖ ملف التسيير والتدبير الإداري:
 - التأخر في تسليم الوثائق الخاصة بنساء ورجال التربية والتكوين.
 - إتلاف كثير من الوثائق الخاصة بالشغيلة التعليمية وكذلك الإدارة التربوية .
 - عدم توصل المؤسسات بكثير من الوثائق والمذكرات بصفة رسمية: مذكرة الترقية بالاختيار، الحركة الانتقالية....
- ❖ ملف السكن: هذا الملف الشائك والذي له إرث تاريخي حيث في الزمن الماضي كان يمر بأشكال سرية، لكنه في ظل الإدارة الحالية أصبح يأخذ طابعا رسميا وبمباركة كافة الجهات.
- ❖ التدخل المباشر في شؤون المؤسسات : في الوقت الذي نصت فيه المراسلة الوزارية رقم 030×12 بتاريخ 15 فبراير 2012 على إعطاء هامش واسع لمديرات ومديري المؤسسات التعليمية في مجال تدبير شؤونها التربوية والمادية نجد المسؤول الأول عن القطاع لا يكاد يخرج من المؤسسات التعليمية مما خلق إرباكا لكثير من الإدارات التربوية .
- ❖ عدم تحمل المسؤولية في اتخاذ بعض القرارات : في الوقت الذي ينبغي على المسؤول أن تكون له الجرأة في الدفاع عن قراراته أصبح يبررها بضغط النقابات وهو الأمر الذي مافتنا نحذر منه.
- ❖ ملف مؤسسة الأعمال الاجتماعية : بحكم التغيرات التي عرفتها الخريطة التربوية بالنيابة الإقليمية، إحداث ما يقارب 07 مؤسسات جديدة وعدم تمثيل أغلبية المؤسسات بالإقليم فاتنا ندعو لفتح الانتداب على كافة رجال التعليم .

وتأسيسا على كل هذا فإن المكتبين النقابيين المذكورين يدعوان إلى وقفة احتجاجية إنذارية يوم
الخميس 29 مارس 2012 ابتداء من الساعة الحادية عشرة أمام مقر النيابة الإقليمية